اجراءات وقرارات بطلمية

بقلم / عاصم أحمد حسين

أولا ـ اجـــراءات اداريـــــــة

أمام مـا وصلت اليه حالة البلاد من تدهور اكيد في جميع فروع الحياة الاقتصادية (زراعية ـ صناعية ـ تجارة) لجأ البطالمة الاواخر الى محاولة انقاذ ذلك التدهـــور عن طريق الاوامر التي كانت تصدر للموظفين . وبالتالي كانوا يصدرون اوامرهـــــم أو اجراءاتهم الادارية لتنفيذ تعليمات الملك الى مرؤوسيهم .

أ ـ اوامر وزراء الماليـــة :

ولقد كانت من مظاهر الادارة المصرية في ابان العصر البطلمي اصـــــدار تعليمات الى المرؤوسين كما كان الحال متبعا منذ عهد الفراعنة (١) وكان ذلك فيمـــا يبدو بناء على أمر من الملك للحد من ظاهرة معينة . ولا يسعنا هنا الا أن نعرض أوامـــر وزراء المالية في العصر البطلمي الى مرؤوسيهم وبرغم أن هذه الاوامر قليلة العـــــدد فانها تعكس صورة واضحة لمدى الضغط الشديد الذي عانته الادارة المالية فـــــي سبيل تحقيق مصالح التاج حتى ولو كانت على حساب الاهالي التاعسين . ولا شـــك أن أوامر وزراء المالية الى مرؤوسيهم كانت تتسم بسمة الظروف القاهرة التي استدعـــت الحاجة الى اصدارها الا وهي محاولة انقاذ احد مواقف التدهور العديدة الناجمـــة عن ثورات او حروب تؤدي الى هجر الارض او تخريبها ونقص عدد سكان القرى .

ومن ذلك مثلا أنه في عام ١٦٤ ق.م او قبل ذلك بقليل في فترة من أســـوأ الفترات التي شهدتها مصر ، وكان ذلك عقب غزوة انطيوخوس الرابع عندما ســـادت البلاد فاقة شديدة ، صدر أول قرار وصل الينا خبره عن اجبار الاهالي على تأجـــير أراضي الملك ولعله لم يكن أول قرار من نوعه ، لكنه يرينا فكرة جديدة باعتبـــار ه

(١) راجع التعليمات التي نقشت على جدران مقبرة رخميرع (Rekmire) وزيـــر الجنوب في عهد تحتمس الثالث والتي يتحدد فيها واجبات الوزير المتعددة . انظر (جاردنر ـ مصر الفراعنة ـ ص ٢١٩ ـ ٢٢٠) .

قرارا استثنائيا.(١) وفي حقيقة الأمر أن القرار نفسه لم يصل الينا الا أننا استطعنا أن نعرف فحواه من المنشور (Entolé) المتضمن للتعليمات المفصلة التي يبين فيها هيرودوس وزير مالية فلوميتور هذا الاتجاه لمرءوسيه من عمال المالية hypodioketia, Epimeletia.(٢) حيث يذكر هيرودوس في منشوره أن هيبالوس (الحاكم العام - Epistrategos) قد واجه الصعاب نفسها في ظروف مماثلة. وتشير القرائن الى أن هيبالوس كان حاكما على البلاد وأن بطليموس ابيفانيس قد أنشأ هذا المنصب لمواجهة الاضطرابات والثورات القومية وما تمخض عنها من نتائج ، وقد ذكر هيرودوس في منشوره أحد أعمال هيبالوس في هذه الناحية ، اذ أنه خلال الثورات القومية وما اجتاح البلاد من اضطرابات هجر المزارعون مساحات كبيرة من الاراضي فأصبحت قاحلة مجدبة. مما حدا بهيبالوس الى أن يناشد مساعدة الاثرياء من مزارعي الملك وأصحاب الاراضي والموظفين. وقد أفلح في حملهم برفق على تحمل مسئولية دفع الاموال المستحقة على هذه الاراضي ، أو بعبارة أخرى على زراعتها تحت مسئوليتهم. ويبدو أن هذا الاجراء كان من أقدم الخطوات في الاتجاه نحو ارغام الاشخاص القادرين على زراعة الاراضي المهجورة ،(٣) وهو الأمر الذي أصبح العامل الاساسي في نظام زراعة البلاد فيما بعد.

ولا شك أن الحاجة الملحة كما ذكرنا هي التي أملت على هيبالوس هذا الاجراء وكانت تدفعه اليه ظاهرتان اصبحتا مستديمتين : وهما قلة الايدي العاملة ونقص مساحة الارض المنزرعة ، مما كان له أسوأ الاثر في الحياة الاقتصادية. ولم يفلح قرار العفو الذي أصدره ابيفانيس في التغلب على هذه الصعاب ، وقد زاد الحالة سوءا غزوتا انطيوخوس الرابع والثورة القومية التي قام بها بتوسرابيس وقتل فيها كثيرون وأفضت ايضا الى اختفاء آخرين في المستنقعات فتركت اراض كثيرة دون زرع

---

(١) د. نصحي (المرجع السابق) حـ ٣. ص ١٧٥.

(2) U.P.Z., 110.

(٣) د. نصحي (المرجع السابق) حـ ٣. ص ١٧٦.

وفي العام التالي لانتهاء الثورة حدث نقص شديد في الحبوب الغذائية ، فكان من العبث انقاذ الموقف بمناشدة وطنية الاثرياء وروح التضحية فيهم مما حدا بالحكومة للالتجاء الى الضغط (١) . فأصدر الملك قرارا يبدو من منشور هيرودس أن فحواه كان : تقسيم الاراضي المهجورة بين كل الاهالي ، وتخفيفا للعبء تقرر خفض الايجار واعطاء المزارعين قروضا (٢) . وبرغم التفسيرات الشفوية والكتابية التي وجهت الى عمال المالية لكي يتصرفوا بحزم وعدل (٣) . فان الهربود يريفيتاى وبعض الاويقونموى وغيرهم من عمال المالية فرضوا زراعة الارض على الاهالي كافة دون أي تمييز ولعل الاثرياء وذوي النفوذ استطاعوا تفادي هذا العبء برشوة عمال المالية . فكان العبء الاكبر على الضحايا من صغار الناس الذي لم تكن لديهم الموارد لرشوة عمال المالية ولا للنهوض بالعبء الثقيل الذي فرض عليهم . كما طبق عمال المالية الامر على الجنود الذين لم يرسلوا للخدمة في الاسكندرية ، وعلى أسر الذين أرسلوا . وقد كان الموقف حرجا أمام تذمر كافة الشعب والجنود الوطنيين ولا سيما أن عددا من استقر منهم على الارض زاد سريعا وأنه اصبحت لهم أهمية كبيرة في الجيش بعد موقعة رفح . وقد أهاج عمال المالية ثائرة هؤلاء الجنود ، مما دفعهم الى ارسال التماس الى الملك اشترك معهم فيه زملاؤهم من حراس النهر (Naukleromachimoi) وكانوا مسئولين عن حماية المواصلات في النيل وقنواته ، مما أثار مخاوف الملك خاصة وأن عددا منهم كان في الاسكندرية ضمن حرسه الخاص . فآمر وزير ماليته باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للقضاء على مظالم الجنود الوطنيين والطبقات الدنيا بوجه عام والمصريين منها بوجه خاص . وقد أظهر هيرودس غضبه من التعليمات التي أرسلها الى مرؤوسيه و حمل على رغباتهم وعدم نزاهتهم وقال لهم أنه لم يقصد بعبارة " كل الأهالي " الاكل اولئك الذين يستطيعون تحمل العبء ، أي الاثرياء

---

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 717-20.

(2) U.P.Z., 110, 11. 91-94.

(3) U.P.Z., 110, 1.99.

والطبقة الوسطى لا الطبقات الكادحة . لكننا لا ندرى أى حد من التوفيق صادفته هذه التعليمات ، التى لاتحوى الا إشارات غامضة من القادرين والعاجزين . وبرغم أن الاجبار كان يؤدى الى الارهاق ، فانه كان الوسيلةالوحيدة لدى حكومة اعتبرت نفسها القوةالوحيدة المسيطرة على الحياة الاقتصادية .(١)

وهناك مثل آخر لامر اصدره أحد وزراء المالية ، اذ أن وثيقة من عام ١٥٦ ق.م. ترينا كيف أن ملتزمى الضرائب القوا بدورهم على كاهل دافعى الضرائب الضغط الذى القته الحكومة عليهم اذ أنهم استخدموا كل وسيلة مشروعة وغير مشروعة فى امتصاص دمائهم ولما لم تثمر شكاوى دافعى الضرائب لرجال الادارة المالية ، فانهم لجأوا الى الملك ووزير المالية من جور رجال الادارة المحلية وملتزمى الضرائب . وقد حاول ديوسقوريديس وزير المالية عندئذ ، وضع حد لهذه الحالة بارسال منشور الى مرؤوسيه فى الاقاليم يذكرهم بأن الملك والملكة يرغبان فى معاملة الرعيةبالعدل ، ويأمرهم بعدم ارهاق الناس .(٢)

ولا جدال فى أن وزير المالية كان يأمر مرؤوسيه بالاهتمام بعملهم والنزاهة فى مباشرته والاستقامة فى حياتهم والابتعاد عن اخوان السوء والارتقاء فوق مستوى الشبهات ، لكنه ينتقص من قيمة هذه الاوامر الهدف الذى كانت ترمى اليه . ذلك أن الوزير لم ينشر هذه الفضائل لذاتها ، وانما لانها تؤدى الى ترقية الموظفين وتسهم فى ثراء الملك .(٣) واذا كان وزير المالية يأمر باعطاء كل ذى حق حقه ونشر العدالة وحفظ الامن فى البلاد(٤) . فانه لم يبتغ من وراء ذلك(٥)(٦)

---

(١) د . نصحى (المرجع السابق) جـ ٣ ، ص١٧٧ .

(2) U.P.Z., 113

(3) P. Tebt., 703, 11. 272 ff.

(4) C. Préaux, Op. cit., P.565

(5) Cf. U.P.Z., 110

(6) P.Tebt., 703, 11. 40-49; U.P.Z., 113

ولا يدل الالتماس على الرغبة في تكرار مثل هذه الزيادة حتي لا يتعرض مزارعو الملك ثانية لضروب الارهاق التي كانت سببا في ايفاد ذلك القائد لانقاذهم منها ؟ واذا صح ذلك فاننا لا ندري ماكان مصير الالتماس ، وعلى كل حال فاننا نشك في أن كل قائد ولا ذلك القائد نفسه كان يستطيع زيارة كل قرية من قرى محافظته لانقاذ الناس من أهوال رجال الادارة المالية والملتزمين وجباة الضرائب .

حـ خطابات الامان :

وأمام سوء حالة البلاد نتيجة للاضطرابات الداخلية ، ولكي يضمن الملك عدم نقص عدد الرجال الاحرار الذين كانت موارده تفيد من خدماتهم ، وضع منذ القرن الثالث قيودا على استعباد الناس بسبب الدين (١) ، ثم قرر في بداية القرن الثاني (٢) عدم استعباد أحد بسبب الدين الا اذا كان مدينا للتاج . وفي عام ١١٨ ق.م قرر بطليموس الثامن أن محصلي الديون لا يجب ، مهما يكن السبب أن يستولوا على أشخاص مزارعي الملك ولا على أشخاص الذين يمدون الملك بدخله او غيرهم ممن لا يسمح باتهامهم (أمام القضاء العادي ؟) وأنه لا يحق للمحصلين الاستيلاء الا على ممتلكات اولئك المدنيين التي لم يحجها القرار التالي (٣) . ويتضمن هذا القرار عدم الاستيلاء على مساكن مزارعي الملك وما يلزمهم من الادوات والماشية وكذلك مصانع الناسجين وأدواتهم (٤) .

ويبدو أن هذه الضمانات جميعا لم تكن كافية ، اذ أن الحكومة كانت تعطي للذين يؤدون عملا له صبغة اقتصادية خطابات أمان (Pisteis) باسم الملك ، تضمن لهم الا يتعدى على سلامة اشخاصهم الدائنون ولا الموظفون (٥) . وقد شاع

(1) P. Hibeh, 88; 89; B.G.U., 1273-1278; P. Cairo-Zenon, 59340.
(2) C. Preaux, Op.Cit., P. 541.
(3) P. Tebt., 5, 11. 221-230; Cf., C. Préaux Op.Cit., 542.
(4) P. Tebt., 5, 11. 231-247.
(5) C. Preaux, Op.Cit., PP.543 ff.

استخدام هذه لخطابات في القرنين الثاني والاول قبل الميلاد ، وأقدم ما وصل الينا منها يرجع الى عام ١٨٧/١٨٦ ق٠م (١)

وقد اتخذ الملك من خطابات الامان وسيلة - مثل ارغام الاهالي على استئجار الاراضي - لعلاج المهاجرة من القرى وترك الاراضي دون زرع (٢) فقد كانت لخطابات الامان بالنسبة للاشخاص الذين يتمتعون بحمايتها القيمة نفسها التي كانت لحق المعابد في حماية اللاجئين اليها (٣) . وفي عام ٤٩/٤٨ ق٠م حظرت كليوباترة السابعة وبطليموس الثالث عشر من جديد القبض على المدينين وأمرا باحترام خطابات الأمان ، التي أصدراها ، على الاقل طوال موسم الزراعة (٤) .

ومن الجلي أن الباعث على هذه الضمانات ، التي كان البطالمة يمنحونها للمزراعين والصناع على اختلاف أنواعهم ، لم يكن الانتصار لحقوق الافراد والحرية الفردية ، بتأمين فئات معينة من الناس على أشخاصها وممتلكاتها من دائنيها، ذلك أنه لم يكن لهذه الضمانات دافع الا حاجة الدولة الى خدمات تلك الفئات . ولذلك فانه ليس من الاسراف في الرأي القول بأن الدافع الى هذه الضمانات كان تحقيق صوالح الملوك قبل كل اعتبار آخر .

ثانيا : قرارات عفو الملوك البطالمة

تتم قرارات العفو (Φιλάνθρωπα) التي أصدرها الملوك البطالمة الاواخر من أمرين رئيسيين ، وأحدهما هو اضطراب احوال البلاد وقلق اهلها

---

(1) P. Tebt., 741 (187/6 B.C); U.P.Z., 124 (175/4 or 165/4); B.G.U., 1810, (52/1 B.C); 1811 (48/7).

(2) C. Préaux Op. Cit., P. 544

(٣) د٠ نصحي (المرجع السابق) حـ ٣ ٠ ص ٤١٤٠

(4) B.G.U., 1812.

وتذمرهم تذمرا شديدا . والامر الاخر هو محاولة أولئك الملوك تهدئة الوضع العام في البلاد ونشر السكينة فيها واسترضاء الاهالي بوجه عام ورجال الدين المحاربين المصريين بوجه خاص . وبرغم أن ما وصل الينا من قرارات العفو قليل ، الا أنها جميعا تتفق من حيث شكلها العام ، ذلك أنها جميعا تبدأ بالعبارات نفسها التي تعبر عن عفو الملك الشامل عن كل رعيته لما ارتكبوه من أخطاء وجرائم وآثام ، وتتضمن معظم هذه القرارات دعوة كل الذين هجروا بيوتهم واختفوا عن الاعين ليعودوا الى مواطنهم ويستأنفوا اعمالهم السابقة . وتأتي بعد ذلك منح عامة لكل السكان (١) تنطوى على تنازل الحكومةعما تأخر لها من الضرائب المستحقةحتى تاريخ معين . ولقد كان من مظاهر الادارة المصرية سواء فى عصر البطالمة أم فى أيام الفراعنة (٢) اصدار قرارات للعفو وتعليمات للمرؤوسين وكان الغرض من التعليمات حسن تصريف العدالة والعناية بجمع الضرائب ورفع التقارير الى الملك والموظفين المختصين . ويمكن مقارنة التعليمات التي نقرأها على جدران مقبرة " رك مى رع Rekmire وزير الجنوب في عهد تحتمس الثالث بالتعليمات التى أصدرها وزير مالية أحد بطالمة (٣) القرن الثالث الى مرؤسيه المحليين (٤) ، وكذلك بتعليمات هيرودبس وزير مالية (٥) بطليموس السادس الى مرؤسيه المحليين (٦) . وقرار العفو الذى أصدره حرمحب آخر فراعنةالاسرة التاسعة عشرة ، يذكرنا بقرارات العفو التي أصدرها بطليموس (٧) يورجيتس الثاني . واذا كان ذلك كله ينهض دليلا على رغبةالفراعنة وكذلك

---

(1) Cf. P. Teb., I, P. 19.

(2) Welles, The Ptol. Adm. in Eg., J. Jur. Pap., III, 1949, PP. 32 ff.

(3) Breasted, Ancient Records, II, PP. 266. 95.

(4) P. Tebt., 703

(5) U.P.Z., 110

(6) Breasted, Op. Cit., PP. 22-33, nos.45-67.

(7) P. Tebt., I, 5, PP. 17-7.

البطالمة فى حماية رعاياهـــم ، فان الوثائق البطلمية ترينا فارقا هاما يميز البطالمة عن الفراعنة وهو أن مبعث رغبة البطالمة لم يكن حب الخير لذاته وانما المحافظـــة على صوالحهم المادية (١) .

قـرار عفو بطليموس الرابع عام ٢١٧ ق.م :

عقب موقعة رفح عام ٢١٧ ق.م اصدر مجمع الكهنة المنعقد فى منف فى شهـــر نوفمبر عام ٢١٧ ق.م قرارا حفظه لنا نصب بيثوم (φαρθοντάς) (٢) باللغـــات الثلاث الهيروغليفية والديموتيقية والاغريقية ، واذ يحدثنا هذا القرار بايجاز شديد عن المنح الوفيرة التى أغدقها بطليموس الرابع على الأهالى ، يسرد بالتفصيـــل المطول ما أغدقه هذا الملك على المعابد ورجال الدين (٣) .

ولعله ليس من الاسراف فى الرأى القول بأن هذا القرار الذى أصدره الكهنـة كان مستمدا من قرار عفو أصدره بطليموس الرابع فى أعقاب موقعة رفح لاستمالة الكهنـة بوجه خاص واسترضاء الاهالى بوجه عام بعد ارهاقهم بالاعباء التى اقتضتهـــا الاستعدادات الهائلة لمحاربة انطيوخوس الثالث ، على أمل أن تؤدى هـــذه المحاولة الى استقرار الاوضاع . بيد أن هذه المحاولة ذهبت سدى ، ذلـــك أنه عندما عاد الجنود المصريون من انتصارهم فى موقعة رفح الى قراهم وأخـــذوا يباشرون حياتهم العادية ، ازداد احساسهم بالالم من مركزهم الوضيع بالنسبة الـــى الاجانب وحنقوا اكثر مما كانوا يحنقون فى الماضى على الاعباء المتزايدة التى كـــان النظام الاقتصادى والمالى يفرضها عليهم (٤) . ولا عجب أن رجال الدين المخلصـــين

---

(1) P.Tebt., I, 5, PP.17-7

(١) د . نصحى . (المرجع السابق) حـ٢ . ص ٢٩٨ .

(2) H. Gauthier, H. Sottas, Un Decret Trillingue en l'Hanneur de Ptolemée IV, Service des Antiquites de l'Egypte, Cairo 1925; W. Spiegelberg, Beitrage Zur Erklarung des neuen dreisprachigen Priesterdekretes Zu Ehren des Ptolemaios Philopator, Munchen, 1925, PP. 1-30

(3) Cf. E. Bevan, Op.Cit., PP. 389-391.

(٤) د . نصحى (المرجع السابق) حـ ٤ . ص ١٩٠ .

انتهزوا كل الظروف واستنفروا وطنية المصريين ومشاعرهم الدينية فهبوا ثائرين (١).

ولا شك أن الشلل الذى أصاب سياسة مصر الخارجية فى عهد بطليموس الرابع يفسر عادة باهمال هذا الملك للشئون العامة وبغرامة بحياة اللهو والمجون ، لكن لعله كان للثورة المصرية التى لا نعرف عنها الا النزر اليسير نصيب فى هذا الشلل .

قرار عفو بطليموس الخامس عام ١٩٦ ق.م:

ومصدرنا الاساسى لقرار عفو بطليموس الخامس هو قرار حجر رشيد الذى أصدره الكهنة فى منف عام ١٩٦ م. اجلالا لابيفانيس . ويبدو أن هذا القرار استند الى بيانين أصدرهما الملك ، وأن البيان الاول (٢) قد صدر قبل الاستيلاء على لوقربوليس (ΔυκοπόλεΣ) وبعد وفاة والده أملا فى وضع حد للاضطرابات التى عمت البلاد ، اذ أنه عفى عن كل الثوار بوجه عام والجنود المصريين بوجه خاص واعطى السكان والمعابد عامة عددا من المنح (٣) وتشمل منح السكان عامة الغاء بعض الضرائب وتخفيف البعض الاخر ، دون تخصيص اسم الضرائب الملغاة او المخففة ، وتنازل الدولة عما تأخر لها من ديون ، وفك أسر المسجونين والسماح للجنود المصريين وكل من خرج على طاعة الملك فى أثناء الاضطرابات باسترداد ممتلكاتهم القديمة بمجرد عودتهم الى مواطنهم . وأما منحه للمعابد فانها كانت متعددة ومتنوعة ، وتشمل هبات سخية كابقاء دخل المعابد ومرتباتها السنوية المالية والنوعية ونصيب الالهة من ضريبة الابومويرا ومن ممتلكاتها كما كانت فى عهد أبيه ، والا يدفع الكهنة عن رسامتهم ضريبة بأكبر مما تقرر فى عهد أبيه واعفاء الكهنة من الذهاب الى الاسكندرية للاحتفال بعيد ميلاد الملك وعدم (٤)

---

(1) M. Rostortzeff. Soc. and Ec., PP. 709-10

(2) O. G.I.S., 90, 11. 10 ff.

(3) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., P. 713.

(٤) عن ضريبة راجع :

W. Otto, Priester Und Templlé, I. PP. 211-12.

ارغام مزارعى المعابد وعمالها على الخدمة فى الاسطول (١) ، وانقاص الضريبة المفروضة على المنسوجات الكتانية الدقيقة Byssos (٢) بمقدار الثلثين واحياء ما أهمل من الطقوس الدينية (٣) .

وقد أصدر الملك البيان الثانى (٤) بعد استيلائه على لوقوبوليس Λυκοπόλεως -Lycopolis" وخاصة بمناسبة تتويجه فى منف "Μέμφις" ويحوى البيان وصف استيلاء الملك على لوقوبوليس ، والاشارة الى أن الملك عاقب الذين ثاروا على أبيه وعليه - وأنه أدى المراسم المناسبة لتتويجه ، وأنه جاء بمنح عديدة على الكهنة ، تتضمن تنازل الملك عما تأخر لدى المعابد حتى العام الثامن من حكمه من الغرامات المفروضة عليها لعدم تسليم مقادير البوسوس Βυσσος المقررة للتاج واعفاء المعابد من تكاليف فحص البوسوس الذى قدمته حتى ذلك التاريخ ، ومن ضريبة الاردب ἀρταβεία عن كل أرورة من أراضى المعابد ، وضريبة القراميون κεραμίον عن كل أرورة مزروعة كروما من هذه الاراضى (٥) ، وذلك الى جانب المنح السخية وتأسيس المعابد .

ويلاحظ ان اعفاء المعابد من ضريبتى الاردب والقراميون يمثل منحا دائمة انقصت من دخل الملك نقصا مستديما .

وقرار حجر رشيد الذى أصدره الكهنة فى منف عام ١٩٦ ق.م يتكشف عن صورة قائمة للحالة التى ساءت مصر فى أواخر عهد بطليموس الرابع وبداية عهد الخامس . ولا شك فى أن هذه المنح التى مر بنا ذكرها لم تعط عفوا ، بل اقتضاها ثقل عبء الضرائب وتراكم ديون الاهالى للدولة وما تبع ذلك من مصادرات الاملاك وحشد

---

(1) Cf., R.L., Cols., 98, 899
(2) E. Bevan, Op.Cit., P. 265.
(3) E. Bevan, Ibid., 265.
(4) O.G. I.S., 90.11. 20 ff.
(5) E. Bevan, Op. Cit., 265-6.

السجون بالدائنين ومرتكبى الجرائم وفرار الكثيرين من مواطنهم فى كل أنحاء البلاد . وقد ترتب على ذلك كله نقص عدد سكان القرى وهجر الاراضى والمصانع واهمال الترع والجسور ، والهاب روح الوطنية واشعال نار الثورة بين المصريين ضد طغاتهم . واذا كانت هذه العوامل قد أدت الى تدهور الحالة الاقتصادية ودفعت الى الثورة ، فلابد من أن الثورة أيضا بما صاحبها من الاضراب عن العمل واهمال المرافق العامة وتخريبها ، قد زادت الحالة الاقتصادية سوءا على سوء .

ولم يؤد العقاب الصارم الذى أنزله ابيفانيس بالثوار فى عام ١٩٧ ق.م ولا المنح التى جاء بها على المصريين بعد ذلك الى وضع حد للثورة ، ذلك أن حجر رشيد يرجع الى عام ١٩٦ ق.م وانتصار الملك على ليفربولبس يرجع الى عام ١٩٧ ق.م فى حين أن الثورة استمرت فى الجنوب حتى العام التاسع عشر من عهد ابيفانيس (عام ١٨٦ ق.م) عندما أفلح قواد الملك فى أسر الزعيم النوبى انخماخيس وقواته النوبية التى شاركت فى الثورة (٢٧ أغسطس ١٨٦ ق.م) . وبالرغم من القضاء على انخماخيس فى عام ١٨٦ ق.م ، فانه يبدو أن الثورة استمرت فى الجنوب حتى عام ١٨٤/١٨٣ ق.م ، وهو العام الذى قضى فيه على الثورة فى الدلتا ، عندما استولى بولوقراتيس على سايس ومثل الملك بالزعماء المصريين أفظع تمثيل .(١) (٢)

وقد سبق أن ذكرنا فى عرض الحديث عن ثورات هذا العهد ان وثائق مختلفة تدل على أن حالة مصر العامة لم تتحسن بعد قرار عام ١٩٦ ق.م حتى نهاية عهد هذا الملك .

ويلقى خطاب ملكى من عام ١٨٤/١٨٣ ق.م ضوءا على الحالة المترتبة على الثورة ، وهذا الخطاب موجه الى شخص يدعى سونوموس Συνώμος (٣) ويشير الى أوامر ملكية أصدرها هذا الملك وأبوه وأجداده . واحدى فقرات هذا

---

(1) M. Rostotzeff, Soc. and Ec., PP. 715-6.

(2) Polyb., XXII, 17,3.

(3) Sammelbuch, 5675; Cf. P. Tebt., 703, Intr. P. 69; C. Préaux, Econ. Lag., P. 522.

الخطاب تكاد أن تكون كاملة وهى تتناول مسألة العيون الذين استفحل امرهم فى خلال الفوضى التى أعقبت الثورة الاهلية ، الى حد دفع الملك الى أن يصدر الى رجال الشرطة تلك التعليمات التى يشير اليها هذا الخطاب . وتتضمن هذه التعليمات توبيخ الذين يوجهون الى الناس تهما باطلة بدون قصد سىء ، وأما الذين يتهمون الناس باطلا بقصد استغلالهم واثارة الاضطراب بينهم فانه يجب تقديمهم الى الملك فى الحال (١) .

ونستطيع ان نستشف من احدى ثغرات وثيقة من عهد الملك فيلوميتور (٢) اثر الاضطرابات والفوضى فى الريف وفى الاراضى الملكية فى عهد ابيفانس ، اذ أن هيرودیس HPW ΔΗΣ وزير المالية والاقتصاد للملك فيلومتور يشير فى تعليماته المفصلة لمرؤوسيه الى ما فعله هيبالوس ΙΠΠΑΛΟΣ (٣) من حيث استصراخ الميسورين من مزارعى الملك وأصحاب الاراضى وموظفى الحكومة ليتحملوا مسئولية سداد المستحق عن الاراضى المهجورة أو بعبارة أخرى زرعها على مسئوليتهم (٤) .

والظاهرة التى دفعت هيبالوس الى اتخاذ ذلك الاجراء ، الذى يتسم بسمة الظروف القاهرة والتى كانت خطيرة ودائمة فى عهد البطالمة المتأخرين ، هى قلة اليد العاملة . وما كان يتبع ذلك من نقص مساحة الاراضى المزروعة ودك دعائم نظام الدولة الاقتصادى . وقد سبقت الاشارة الى هذه الظاهرة عند الحديث عن منح ابيفانس ولكن هذه المنح لم تؤد الى تحسين أحوال البلاد الاقتصادية . ودليلنا فى ذلك أن قطعة أرض كانت تؤجر فى الماضى لقاء أجر معين ، ثم يبدو أن ايجارها انقص بعد ذلك نتيجة منحة خاصة لاحد الموظفين ، وعلى

---

(١) د . نصحى (المرجع السابق) جـ ٤ ص ١٩٦ .

(2) U.P.Z., 110, PP. 473-496.

(٣) الحاكم العام لمصر فى عهد ابيفانس - وهو منصب يرجح انه انشىء عندئذ لمواجهة الاضطرابات والثورة الاهلية واعادة تنظيم شئون البلاد .

(4) M. Rostovtzeff Soc. and Ec., pp. 717-18.

ذلك فان أحدا لم يقبل استئجارها فى عام ١٨٠/١٧٩ ق٠م بهذه الشروط (١)، فقرر تأجيرها وفقا لحالتها الراهنة.

وفى ضيعة ابولونيوس السابقة، أصبحت توجد مساحات كبيرة من الاراضى البور، وقد حاولت الحكومة استصلاحها فعرضتها بشروط مغرية، تتلخص فى اعفائها من الايجار مدة عشر سنين ثم فرض ايجار آسمى عليها بعد ذلك قدره دراخمة واحدة (٢) عن كل أرورة.

ونلاحظ ان سوء أحوال البلاد الاقتصادية قد أدى الى تدهور قيمة العملة فى عهد ابيفانيس، الى حد أن نسبة الدراخمة الفضية الى الدراخمة البرونزية (٣) أصبحت تعادل ١ : ٤٢٣، مما حدا بالحكومة الى رفع القيمة الاسمية للعملة مرة (٤) ثانية.

قرار عفو بطليموس السادس عام ١٦٣ ق٠م:

وعندما توفى بطليموس الخامس، آل عرش مصر الى طفل صغير لم يكن من شأن جشع الاوصياء وفساد حكمهم، ولا الدمار الذى أنزلته بالبلاد غزوتا انطيوخوس الرابع، ولا النزاع بين بطليموس السادس فيلوميتور وأخيه الصغير ولا الثورة القومية أن يؤدى ذلك كله الى استقرار الاوضاع فى البلاد او الى انتشال حالتها الاقتصادية مما لحقها من خراب وتدهور مما حدا بوزير المالية هيرودس الى بذل المحاولة (٥) التى سبقت الاشارة اليها.

---

(1) P. Tebt., 829 11. 19 ff.
(2) P. Tebt., 918.
(3) P. Mich., III, 182.
(4) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., Chap. V. Note No. 131; Cf. T. Reekmans, Ptol; Copper., P. 65.
(5) U.P.Z., 110, PP. 473-496.

وعندما استرد بطليموس السادس عرشه في عام ١٦٣ ق٠م ، ولاحظ أن قضاءه على الثورة بنفسه في عام ١٦٤ ق٠م (١) ، قبل فراره الى روما لم يضع حدا للاضطرابات ، أصدر عفوا يشمل فيما يظن كل الذين كانوا مختبئين او اتهموا باشتراكهم في الثورة (٢) ، ومع ذلك فان الاوضاع لم تستقر في البلاد ، وتستدل على ذلك من نشاط عصابات اللصوص في الانحاء المجاورة لمعبد سرابيوم منف في عام ١٥٧ وعام ١٥٢ ق٠م (٣) ومن محاكمة الكثير من زراع الملك حوالي عام ١٥٧ ق٠م بتهم السلب والنهب وغير ذلك من الجرائم (٤) ، وأبلغ دليل على ازدياد الحالة الاقتصادية سوءا استفحال امر الازمة النقدية التي شهدنا بدايتها في عهد فيلوباتور ، فقد زادت باستمرار قيمة العملة الفضية وقل تداولها بين الناس ، فأصبحت النسبة بين قيمتها وقيمة العملة البرونزية تعادل ١ : ٥٠٠ ، وقد صاحب ذلك بطبيعة الحال ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمصنوعات والاجور ، ولما كانت موارد الملك قد نقصت في حين أن التزاماته لم تنقص ، فانه اقتفى اثر ابيه وجده في تخفيف هذه الالتزامات على حساب الاهالي برفع القيمة الاسمية للعملة البرونزية (٥) .

قرارات عفو بطليموس الثامن :

وكان عهد بطليموس الثامن (يورجتيس الثاني) أسوأ حظا من عهد من سبقوه من ملوك البطالمة ، ذلك أنه لما كانت المحاولات التي بذلت قبل عهده لم تفلح في وقف تيار التدهور ولا في القضاء على ارهاق الحكومة للاهالي ، فانهم استمروا في تذمرهم وتطلعوا الى القيام بثورة جديدة وقد اتاحت لهم ذلك ظروف عهد

---

(1) Diod., 31, 15a; P. Amh., 30.

(2) U.P.Z., 122, 9.

(3) U.P.Z., 71, 7

(4) P. Tebt., 742, 11. 26 ff., 32 ff.

(٥) راجع د٠ نصحي (المرجع السابق) حـ ٤ ، ص ٢٠٢ ، حـ ٣ ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٩٥ـ٩٧ .

بطلميوس الثامن وكان عامرا بالنزاع الاسرى والاضطراب مما زاد في أحوال البلاد سوءا على سوء ولا أدل على ذلك من اضطرار الملك في محاولة لوضع الامور في نصابها واستصلاح الوضع الداخلي الى اصدار سلسلة من قرارات العفو اعتبارا من عام ١٤٥/١٤٤ حتى عام ٢١٨ ق٠م

أ ـ قرارا عفو عام ١٤٥/١٤٤ ق٠م:

واذا كان لم يصل الينا نص أول قرار عفو أصدره بطلميوس الثامن في عام ١٤٥/١٤٤ ق٠م فاننا نتبين في وثائق بردية مختلفة[1] ان بعض محتويات هذا القرار على الاقل كانت تتعلق ببعض شئون الكهنة[2] مثل احتفاظهم بمناصبهم التي اشتروها من الدولة[3]، وعدم الاعتداء على حرمة المعابد التي تتمتع بحق حماية اللاجئين[4]، وحظر الاعتداء على موارد المعابد[5]. واذا كنا لا نعرف من هذا القرار الا ما أوردناه عن الكهنة والمعابد فاننا لا نستبعد انه قد أقر منحا وامتيازات لبعض فئات الشعب وبعض الاعفاءات الضريبية لاستتباب الامن[6] في البلاد. ومع ذلك فانه يبدو أن السكينة لم تستتب في البلاد اذ أن الوثائق تحدثنا عن مقاومة رجال الشرطة في الفيوم في خلال عام ١٤٣ ق٠م لنشاط جماعات المزارعين الهاربين من أراضيهم. وقد كان ذلك نتيجة طبيعية لبقاء نقائض نظام الحكم بل من المحتمل لاستفحالها مما حدا بالكهنة الى الشكوى منها وانتهاز الفرصة لتأييد حقوق يبدو أن بطلميوس الثامن كان قد منحهم اياها في بداية حكمه.

---

(1) U.P.Z., 161, Col. 3 ff; 162, Col. 5, 21; Col. 9.21; P. Tebt., 699; U. Wilcken, Achiv. Pap., XI, 1933. P. 149

(2) Cf. P. Tebt., III, Vol (1) , P. 137.

(3) P. Tebt., 699, ll. 1-2

(4) P. Tebt., 699, ll. 15-17.

(5) P. Tebt., 699, ll. 18-21.

(6) V. Martin ,Les Papyrvs et l'Histoire Adm. de l'E., PP. 144.ff.

ب - قرار عفو عام ١٤٠/١٣٩ ق.م :

اذ أنه استجابة الى شكوى بعض الكهنة أصدر فى عام ١٤٠/١٣٩ قرارا جديدا (١) وجهه الى جميع موظفى الادارة وعمال المالية. وقد جاء فى هذا القرار الجديد أنه ، وفقا لقراره السابق الخاص بالمعابد ، يجب عدم المساس بموارد المعابد ، والا يقوم أحد لاى سبب بجمع هذه الموارد فيما عدا من عينهم الكهنة لهذا الغرض. ويجب ارغام المتقاعسين على أداء التزاماتهم المستحقة عليهم للمعابد بانتظام ، وذلك لكى يحصل الكهنة على كل مواردهم كاملة ولا يعوقهم شىء عن القيام بواجباتهم الدينية. واذا كان عمال الكهنة هم الذين اصبحوا يجمعون كافة موارد المعابد بمقتضى ما قرره بطليموس الثامن ، فان هذا ينهض دليلا على أن الحكومة لم تعد على الاقل رسميا منذ حوالى منتصف القرن الثانى تدير اراضى المعابد وهذا فوز كبير للكهنة لم يفلحوا فى استخلاصه من براثن البطالمة الا نتيجة لتقلقل مركزهم وضعف سلطاتهم. بسبب الاضطرابات والتدهور الاقتصادى الذى عم البلاد.

ح - قرار عفو عام ١١٨ ق.م :

ولقد أصدر بطليموس الثامن عام ١١٨ ق.م قرار عفو واحد او اكثر (٢) لمعالجة الحال السيئة التى وصلت اليها البلاد. والوثيقة التى تضمنت قرار او قرارات عفو هذا الملك وصلت الينا مهلهلة وضاع الكثير من أجزائها بالاضافة الى ما يشوبها من غموض وابهام فى فقراتها بحيث يتعذر تفسيرها تفسيرا صحيحا وكاملا ولا سيما أن بها الكثير من الاخطاء التى وقع فيها الكاتب الذى نسخها. وبرغم كل ما بعقود هذه الوثيقة من عيوب فانها تعطينا صورة ناطقة لمدى اضطراب احوال البلاد

---

(1) P. Tebt., 6.

(2) P. Tebt.,5.

من جراء الجرائم والاحداث التي وقعت في خلال الحرب الاهلية ، مثل اعمال العنف (١) والتخريب والحريق ، وهجر الاراضي ومعيشة أربابها معيشة قطاع الطرق وعدم دفع (٢) (٣) الضرائب والايجارات ، وبوار الاراضي واهمال الرى وعدم تقديم المواد الخام التي (٤) (٥) (٦) تتطلبها احتكارات الحكومة ، وعدم القيام بأعمال السخرة ، واغتصاب اراضي التاج ، وقد سبق ان ذكرنا في معرض الحديث عن الثورات أن هذه الحالة التي رأينا مثيلتها في خلال العهد الماضي تكررت المرة بعد الاخرى في عهود خلفاء بطليموس الثامن . ولم يقابل الملك مشاعر الاهالي واعمالهم العدائية بالعقاب ، لان القوة كانت لا تجدى فتيلا بل اضطر السي العفو عن مرتكبي الاحداث التي سردناها . ولعل الملك قد ادرك ان أخطر اعدائه لم يكونوا اولئك القاعسين الذين ثاروا لفرط ما قاسوا ، بل الموظفين الذين أساءوا استخدام سلطتهم واستباحوا لانفسهم سلطات لم تكن في حقهم . فقد كانوا يستولون دون حق على السلع الواردة من (٧) (٨) الخارج الى الاسكندرية ويجبون من المسافرين قدرا أكبر من معدل العوائد القانونية . ويديرون اراضي المعابد ويعتدون على الذين عهد اليهم الكهنة بجباية (٩) موارد ها ويغتصبون اجزاء منها ويفرضون عليها ضرائب سبق اعفاؤها منها . ويبتزون (١٠) اموال المزارعين باستخدام مكاييل اكبر من المكاييل الرسمية عند كيل ايجارات الاراضي

---

(1) P. Tebt., 5, 11. 134-8, 147-54.
(2) P. Tebt., 5, 11. 5-24.
(3) P. Tebt., 5, 11. 93-8.
(4) P. Tebt., 5, 11. 193-7
(5) P. Tebt., 5, 11. 198-9.
(6) P. Tebt., 5, 11. 36-58.
(7) P. Tebt., 5, 11. 25-7.
(8) P. Tebt., 5, 11. 28-36.
(9) P. Tebt., 5, 11. 45-72.
(10) P. Tebt., 5, 11. 85-92.

ويجبون منهم ضرائب غير مشروعة (١)، ويختصون انفسهم باستغلال اخصب اراضى الملك (٢)، ويستخدمون لاغراضهم الخاصة مزارعى الملك ومواشيهم وعمال الصناعات المحتكرة (٣)، ويستبقون لانفسهم المبالغ التى يجمعونها للخزانة العامة (٤)، ويغتصبون لانفسهم حق الفصل فى الشكاوى وسجن الناس (٥). ومع أن كل هذه المساوئ كانت تنخر فى عظام الملكية وتنتقص من سلطانها بقدر ما كانت تثيره فى الاهالى من سخط وغضب شديدين ولا سيما ان أغلب مرتكبيها كانوا من الاجانب ، الا أن الملك لم يذهب فى معالجة هذه المساوئ الى أبعد من تحريمها وفرض العقوبات على من يرتكب بعضها مرة أخرى. بيد أن ذلك لم يكن علاجا قاطعا لان ذلك لم يكن ضمانا كافيا لعدم عودة الموظفين الى سابق عهدهم ، والتقاضى ثانية عن النظم القائمة ، وعمل كل ما يحلو لهم.

ونستشف من هذه الوثيقة (٦) ايضا امرا بالغ الاهمية لموضوع دراستنا وهو الاعفاءات الضريبية ، التى تقرر منحها عندئذ . ذلك أن زارعى الكروم او بساتين الفاكهة فى طول البلاد وعرضها اذا زرعوا كروما او بساتين بين العامين الثالث والخمسين والسابع والخمسين من حكم بطليموس الثامن فى الارض التى غمرتها المياه او الارض الجافة ، يعفون من الضرائب خمسة أعوام ابتداء من الوقت الذى زرعوها فيه ، ثم يطالبون منذ العام السادس بدفع قيمة أقل من القيمة العادية وذلك لمدة ثلاث سنين ، وأما منذ العام التاسع فانهم يدفعون ما يدفعه غيرهم من ملاك الارض التى فى حالة جيدة. هذا الى أنه تقرر حظر سجن الزراع والصناع الذين يخدمون موارد الملك أو بيع مواشيهم وأدواتهم بسبب الدين ، واعفاؤهم (٧)

---

(1) P. Tebt., 5, 11. 138-43= 155-61.
(1) P. Tebt., 5, 11. 144-6 = 162-7.
(2) P. Tebt., 5, 178-97, 248-54.
(3) P. Tebt., 5, 188-92.
(4) P. Tebt.,5, 11. 235-54.
(5) P. Tebt., 5.
(6) P. Tebt., 5, 11. 93-98.
(7) P. Tebt., 5, 11. 221-247.

هم والاغـــريق الذين يخدمون في الجيش وكذلك الكهنة من عبء اسكان الجنـــود (١) في منازلهم اذا كان كل منهم" لايملك الا منزلا واحدا . وتقرر أيضا أن الذيـــن اشتروا من التاج بيوتا او كروما او حدائق او سفنا يتمتعون بحق ملكيتهـا دون أيـة (٢) منازعة ويعفون من ايواء احد في بيوتهم .

ونص القرار على أنه " سوف يعفى كل شخص من المتأخرات حتى التاسع مـــن شهر برمودة (Pharmunthi) من السنة الثانية والخمسين فيما يتعلـــق بالايجارات التي تؤدى قمحا والضرائب فيما عدا مزارعي الملك الذين يفلحون أرضـــا (٣) بمقتضى عقود وراثية .....

كما ورد في موضع آخر من هذا القرار ذكر اعفاء من المتأخرات المستحقة من (٤) (٥) الضرائب المختلفة . وبمقتضى هذا القرار وقرار عفو آخر صدر حوالى عـــام ١١٨ ، أعترمت الدولة بكل التغيرات التي طرأت على حيازة الاقطاعـــات العسكرية ، ومعنى ذلك أن الدولة أقرت كل التصرفات غير المشروعة السابقة لهـــذا التاريخ .

(٦) كما نهى القرار من جباية ضرائب غير مشروعة . ونلاحظ أن قرار عفو ١١٨ ق.م لم ينس ارضاء الكهنة ، حيث أيد الحقوق التي منحت للمعابد بمقتضى القراريـــن الذين صدرا في بداية عهد الملك . وأهمها حق ادارة أراضيها وعدم اعتـــداء أحد على مختلف مواردها واعفاؤها من بعض الضرائب واحتفاظ بعضها بما كانت تتمتع (٧) من حق حماية اللاجئين اليها ἄσυλία ويبدو أن استرضاء بطليمـــوس الثامن للكهنة على هذا النحو لم يكن هدفا لذاته وانما وسيلة لاستقطابهم وابعادهـــم

---

(1) P. Tebt., 5, 11. 168-77.
(2) P. Tebt., 5, 11.99-101.
(3) P. Tebt., 5, 11. 10-13.
(4) P. Tebt., 5, 11. 14-26.
(5) P. tebt., 5, 11. 44-8; P. Tebt., 124, 11. 25 ff.
(6) P. Tebt., 5, 1. 166; P. Ryl., IV, P. 30, Not. 5.
(7) P. Tebt., 5, 11. 54-84.

عن الدور الرئيسى الذى كانوا يقومون به فى الثورات القومية . بيد أنه كان من شأن تأكيد حق بعض المعابد فى حماية اللاجئين اليها تشجيع الكثيرين من الناقمين على الاوضاع القائمة على الاحتماء بتلك المعابد . ولا يفوتنا أن حق اللجوء الى المعابد كان أحد العوامل المساعدة التى لعبت دورا هاما فى التطورات التى اجتازتها الحياة الاقتصادية .(١)

واذا ما نظرنا الى قرارات عفو بطليموس الثامن بوصف كونها محاولة لاصلاح الوضع الداخلى وخاصة التدهور الاقتصادى ، فاننا نرى أن هذه المحاولة قد فشلت بعد أن استفحل الداء ومما له دلالة على أن الملك انما حظر سجن الزراع والصناع أو بيع مواشيهم وأدواتهم لم يجعل هذا الحظر شاملا وانما قصره على الذين يخدمون موارد الملك أى مستأجرى ارضه وعمال الصناعات التى يحتكرها ، واذ أعفى كل شخص من المتأخرات استثنى من ذلك أيضا مزارعى أرضه . ولا يقل دلالة عما أوردناه نجد اشارة الى خفض معدل الضرائب التى أثقلت كاهل الاهالى وتسبب فى تراكم الديون عليهم . ولم يكن حظر سجن الذين يخدمون موارده انتصارا للحرية الشخصية وانما حفاظا على موارده من نقص الايدى العاملة التى تخدمها .

وأبلغ دليل على فشل محاولة بطليموس الثامن اصلاح الحال ما مر بنا ذكره قبلا من الشواهد الناطقة على عدم اقبال الزراع والصناع على عملهم بحماس ونشاط .

ولما كانت الحكومة كما هى العادة تؤاخذ الموظفين على ذلك وتطلب منهم السهر على مواردها ، فان الموظفين ازاء مسئوليتهم المادية والشخصية قبل الحكومة كانوا يضغطون بدورهم على مرؤوسيهم وهؤلاء بالتالى على الطبقات العاملة التى عانت أشد المعاناة من جشع الموظفين وانحرافاتهم . وأخذت تتكرر صور مماثلة لما سبق وصفه من اضرابات الى هروب من مواقع العمل الى الاشتراك فى الثورات كلما سنحت الفرصة .(٢)

---

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 399-903.

(٢) د . نصحى (المرجع السابق) حـ ٤ . ص ٢١١ .

قرارات عفو البطالمة الاواخـــــر :

ولقد زادت حالة البلاد سوءا على سوء بعد وفاة بطليموس الثامن عـــام ١١٦ ق٠م في كنف الاضطرابات الداخلية التي نجمت عن الصراع على السلطة ثم عـــــن الثورات القومية مما حرم البلاد حكومة حازمـــة مستقرة ٠ ولقد نشب هذا الصـــراع الاسرى اولا بين كليوباترة الثالثة وأمها كليوباترة الثانية حتى وفاة الاخيرة فـــي أواخر عام ١١٦ ق٠م ، وثانيا بين كليوباترة الثانية وابنها الاكبر بطليموس التاســـع فيلوميتور سوتير حتى طرده عام ١٠٧ ق٠م (١) ، وذهابه الى قبرص ليعـد العـــدة لاسترداد عرشه وثالثا بين كليوباترة الثالثة وابنها بطليموس الاسكندر الى أن توفيـــت عام ١٠١ ق٠م فحكم بمفرده الى أن طرده الاسكندريون عام ٨٩ ق٠م ولقي حتفـــه في العام التالي ٠ وعندئذ استرد فيلوميتور سوتير عرشه وقضى ثلاثة أعوام في اخضـــاع ثورة قومية في الجنوب قبل عام ٨٠ ق٠م ٠ لتخلف ابنته برنيقي الثالثة لبضعة شهـــور قبل آن يرغمها صلا دكتـــاتور روما على أن تشرك معها بطليموس الحادى عشـــر فحكما سويا أقل من ثلاثة أسابيع ولقي مصرعهما الواحد بعد الآخر ٠ وعندئـــذ تولى العرش الملك التافه بطليموس الثاني عشر أوليتيس (الزمار) الذى اتســـم عهده بالاضطراب وخراب مالية البلاد ٠ وعندما توفى عام ٥١ ق٠م آل العرش الـى كليوباترة السابعة مع أخويها الثالث عشر والرابع عشر على التوالى ، وكان عهـــدا عامرا بالنزاع الداخلي والخارجي وكلف البلاد مالا قبل لها عليه ٠

ولم يكن من شأن الصراع على السلطة ولا نشوب الثورات القومية ولا ضياع قوربنائية في عام ٩٦ وقبرص عام ٥٨ ولا المغامرات الخارجية ان تدع فرصة لتحسين حـــال البلاد الاقتصادية أو الضرب على أيدى الموظفين العابثين الذين أساءوا استخـــدام سلطتهم في تطبيق نظام مالي مجحف ٠ وازاء ضعف السلطة المركزية في كنف الظـروف التي احاطتها ، وازاء تحميل الموظفين المسئولية كاملة عن دخل الملك ومنحهـــم سلطة واسعة لتحقيق ذلك تحرر الموظفون من سلطان القانون واوغلوا في استخـــدام

---

(1) Justin., XXXIX, 3,1; 5,2.

السلطة التى منحوها لضمان الحصول على دخل الملك وأشياع فهمهم . ولما كان الموظفون يؤلفون قوى هدامة شديدة البأس كثيرة العدد بأنه لم يكن لكل الوسائل التى أشرنا اليها آى أثر فى الحد من بغى هذه القوى وطغيانها وتبعا لذلك فى تحسين الحالة الاقتصادية . ولا أدل على استمرار الاحوال السيئة من أن بطليموس الثانى عشر الزمار اصدر فى عام ٥٩ ق.م (١) قرار عفو يشبه القرارات التى سبقته سواء من حيث المحتوى ام من حيث عدم الاثر . ولو أن الامر كان غير ذلك لما اضطرت كليوباترة السابعة الى أن تصدر هى واخوها بطليموس الثالث عشر فى عام ٤٩/٤٨ ق.م (٢) قرار عفو يحظر القبض على المدنيين ويأمر باحترام ما أصدراه من خطابات الامان على الاقل طوال موسم الزراعة . ولا أدل على الاحوال السيئة التى عمت البلاد مما يصوره لنا عدد من الوثائق من مديرية هيراقليوبوليس من حوالى منتصف القرن الاول قبل الميلاد . اذ أنه يبدو ان اشباح الفاقة والارهاق المالى دفعت الكثيرين فى هذه المديرية الى هجر اراضيهم والهرب من قراهم . ولم تكن الحال افضل من ذلك فى مديرية الفيوم ذلك أنه فى احدى الحالات هجر الاهالى جميعا قريتهم هيرانيسوس (٣) ولم يبق فى القرية سوى كهنة المعبد مما أثار قلق هؤلاء الكهنة على موارد معابدهم . وفى حالات اخرى لم يبق فى القرى الا عدد قليل من الاهالى ، أرهقتهم الحكومة بتكليفهم بزراعة مساحات كبيرة من الاراضى ، مما حملهم على الاضراب عن العمل (٤) . ولا شك أن هذه الامثلة لم تكن فريدة فى بابها ، ويؤيد ذلك ما كشفت عنه أعمال الحفر والتنقيب المنظمة التى قامت بها جامعة ميشيجان فى قرانيس (كوم أوشيم) بالفيوم اذ أنها اثبتت ان مساحة هذه القرية كانت فى أواخر عصر البطالمة اصغر مما كانت عليه فى اوائل هذا العصر (٥) . ووسط تلك الظروف لا عجب أنه كان لظاهرة عادية مثل عدم بلوغ فيضان النيل مستواه العادى فى منتصف القرن الاول قبل الميلاد نتائج فادحة ، ازعجت الحكومة ازعاجا شديدا يتجلى بوضوح فى الامر الملكى (٦) الذى صدر فى عام ٥٠/٤٩ ق.م وقضى بفرض

---

(1) B.G.U., 1185 (59. B.C.)

د . نصحى (حـ ٤) . ص ٢٢٠

(2) B.G.U., 1812., (49/48 B.C.)

(3) B.G.U., 1835 (51/5o B.C.)

(4) B.G.U., 1815 (61/60); 1843 (50/49).

(5) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 908-9.

(6) B.G.U., 1730.

عقوبة الاعدام على من يصدر الغلال من مصر الوسطى الى مصر السفلى او مصر العليا بدلا من تصديره الى الاسكندرية. ولا يرجع نقص المحصول الى هذا الحد الى هبوط مستوى النيل فحسب ، بل كذلك الى نقص عدد سكان القرى وقلة مساحة الارض المنزرعة . وتنم العبارات القلقة التي صيغ فيها هذا الامر الملكي عن فزع الحكومة وتدل الاجراءات التي اتخذت على أن أهم ما عنيت به الحكومة كان ضمان سلامتها بالاجبار والارهاق برغم ما يؤدى اليه ذلك من الاضرار بصوالح البلاد بوجه عام (١) . وهذا الامر الملكي يدل على شيء آخر ، وهو أن الحكومة لم تعد تخشى أهالي البلاد بقدر ما أصبحت تخشى الاسكندريين ولعل مرد ذلك كان الى وجود فرق قوية من المرتزقة في مختلف انحاء البلاد والى الضربات المتلاحقة التي أصابت المصريين وازداد اثرها في اضعافهم بقدر ما ازداد تفرق شملهم (٢) . واذا ما نظرنا الى مظاهر الحياة في مصر عامة في آخر القرن الثاني وفي خلال القرن الاول قبل الميلاد فاننا نلحظ على الفور ارتفاع الاسعار وتدهور قيمة العملة ، والفقر الذى انتاب مصر في هذه الفترة . ومع ذلك فاننا لا نسرف في تقدير الحالة ، اذ لا شك في ان البلاد لم ينضب معينها تماما ولا في أن البطالمة كانوا لا يزالون يعتبرون أغنى ملوك عصرهم . ولعل السبب في ذلك انهم لم يستنزفوا كل الكنوز التي كدسها البطالمة الاوائل بالتدريج ، مما ساعد بطليموس الزمار على الانفاق عن سعة وكذلك على الاستدانة عن سعة لرشوة مؤيديه من الرومان ، ومكن كليوباترة السابعة من اعداد حملة انطيوخوس في موقعة اكتيوم (٣) . وحتى بعد هذه الحملة عندما فتح اغسطس مصر استولى على كميات هائلة من الكنوز . ولا يرجع ثراء كليوباترة السابعة الى ادخال اى تعديل ملحوظ على أحوال البلاد الاقتصادية في عهدها ، اذ أن الوثائق البردية القليلة التي وصلت الينا من عهدها وكذلك نقودها تدل على أن احوال البلاد

---

(1) M. Rostovtzeff, Soc., and Ec., P. 909.

(٢) د . نصحى (المرجع السابق) حـ ٤ . ص ٢٢١ .

(٣) د . نصحى (نفس المرجع) حـ ٤ . ص ٢٢٢ .

لم تتحسن كثيرا في عهدها عما كانت عليه في عهد ابيها الزمار (١) ويؤيد ذلك المجاعتان اللتان حدثتا في عهدها ، واذا كان من الجائز أن سببهما كان انخفاض مستوى الفيضان ، فانه من المؤكد أنه قد ساعد على استفحال امرهما سوء حالة الجسور والقنوات ونقص مساحة الارض الزراعية وكذلك نقص عدد الزراع في مصر بوجه عام .

---

(1) M. Rostovtzeff, Soc. and Ec., PP. 909-10.